مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٥٠٢**

الثلاثاء ٢٢ آذار/مارس ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد لي باودونغ	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البرتغال	السيد موارايس كابرال
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	جنوب أفريقيا	السيد لاهير
	غابون	السيد مونغارا موسوتسي
	فرنسا	السيد بريانس
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	الهند	السيد هارديب سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

إحاطة إعلامية مقدمة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

عدم الانتشار

إحاطة إعلامية يقدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

الرئيس (تكلم بالصينية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية يقدمها السفير نيستور أوسوريو، الممثل الدائم لكولومبيا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

أعطي الكلمة الآن للسفير أوسوريو.

السفير أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): يسعدني جداً أن أعرض على مجلس الأمن التقرير السابع عشر للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) عن مدة ٩٠ يوماً، وفقاً للفقرة ١٨ (ح) من القرار. ويشمل التقرير الفترة من ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠١١، وهي الفترة التي عقدت اللجنة خلالها اثنتين من المشاورات غير الرسمية – في ١٠ كانون الأول/ديسمبر و ٤ آذار/مارس – وأجرت أعمالاً إضافية اتصفت بإجراء الموافقة الصامتة.

وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وتحت رئاسة سلفي، السفير تسونيو نيشيدا، اجتمع أعضاء اللجنة لأول مرة مع فريق الخبراء المعيّن بموجب الفقرة ٢٩ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). وعرضت منسقة الفريق، السيدة سالومي زورابيشفيلي، برنامج العمل المؤقت للفريق، بما في ذلك خطط السفر، وبعد ذلك أوجز أعضاء اللجنة توقعاتهم تجاه أنشطة الفريق في المستقبل. وأعرب أعضاء اللجنة عن دعمهم للفريق وعمله.

وفي ٤ آذار/مارس ٢٠١١، تلقى أعضاء اللجنة، تحت رئاستي، إحاطة إعلامية شفوية من منسقة الفريق، أوجزت فيها النقاط الرئيسية الواردة في التقرير المؤقت للفريق المؤرخ ٤ شباط/فبراير، المقدّم إلى المجلس، مع نسخة إلى اللجنة، وفقاً للفقرة ٢٩ (د) من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). وفي التقرير، أشار الفريق إلى أول ثمانية أسابيع من أنشطته، حيث أتمّ خلال ذلك، أولاً، عقد سلسلة من المشاورات في فيينا، ولندن، وبروكسل، وباريس، وطوكيو لمناقشة برنامج عمله والحصول على المعلومات ذات الصلة بولايته؛ وثانياً، التحقيق في انتهاك مبلّغ عنه للفقرة ٥ من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧)، التي تفرض حظراً على تصدير جميع الأسلحة والأعتدة ذات الصلة من جمهورية إيران الإسلامية؛ وثالثاً، إجراء تقييم لتقارير تنفيذ الدول الأعضاء بموجب الفقرة ٣١ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، حيث سبق أن جرى تعميمه على اللجنة في ١ شباط/فبراير.

وفي سياق المناقشة التي أعقبت الإحاطة الإعلامية الشفوية من منسقة الفريق، وفي ضوء التوصيات التي تقدم بها الفريق، وافق أعضاء اللجنة على النظر، من بين إجراءات أخرى، في نشر إرشادات إضافية اختيارية بشأن تقديم تقارير التنفيذ، ربما عن طريق مذكرة شفوية و/أو من خلال موقع اللجنة على شبكة الإنترنت، وتنظيم جلسات إحاطة إعلامية دورية مفتوحة في مقر الأمم المتحدة للدول الأعضاء المهتمة.

ووافقت اللجنة، في متابعة لتنفيذ برنامج عملها الخاص المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠، على الطلب من الدول الأعضاء معلومات إضافية حول الأفراد والكيانات المدرجين في القائمة الموحدة للجنة، والعمل على تحديث مبادئها التوجيهية لإجراء عملها.

وكان سلفي قد أبلغ المجلس في وقت سابق، عن حالتين جديدتين من الانتهاكات المبلّغ عنها للفقرة ٥ من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧)، حقق فريق الخبراء في واحدة منها بالفعل، وأكد بشكل مستقل التعاون المثالي للدولة المبلّغ عنها. وأود أن أبلغ المجلس عن حالتين أخريين مبلّغ عنهما عن انتهاكات مزعومة، وهذه المرة للفقرة ٣ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) التي تفرض حظراً على تصدير مواد إلى إيران أو شراء إيران لمواد يمكن أن تسهم في اضطلاع إيران بأنشطة تتعلّق بالتخصيب، أو معاودة المعالجة، أو ما يتصل بالمياه الثقيلة، أو تطوير منظومات إيصال الأسلحة النووية. ويجري حالياً فحص هذه الحالات من جانب اللجنة وفريق الخبراء التابع لها.

وفي حين أن زيادة عدد انتهاكات الجزاءات المبلّغ عنها تثير قلقاً بالغاً، فإن استعداد الدول الأعضاء لمواصلة الإبلاغ عن هذه الانتهاكات أمر إيجابي وينبغي تشجيعه. وتقارير الدول الأعضاء عن انتهاكات الجزاءات تمثّل مصدراً هاماً للمعلومات عن أنماط الشراء ووسائل التحايل على الجزاءات.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي، تلقت اللجنة ثلاثة إخطارات – وهي من إحدى الدول الأعضاء مع الإشارة إلى الفقرة ٥ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، بشأن تسليم مواد لاستخدامها في محطة الطاقة النووية في بوشهر بإيران؛ ومن الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقاً للفقرة ١٣ (د) من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، التي تنص على إعفاء من تجميد الأصول للأنشطة المتعلقة مباشرة بالأصناف المحددة في الفقرتين ٣ (ب) ’١‘ و ٣ (ب) ’٢‘ من القرار؛ ومن دولة عضو وفقاً للفقرة ١٥ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، بشأن وصول و/أو الإفراج عن الأموال من أجل دفع مبلغ مستحق بموجب عقد أبرم قبل إدراج كيان ما في القائمة.

وردت اللجنة على استفسار من إحدى الدول الأعضاء التي طلبت معلومات عن أسباب تسمية كيان ما كي يخضع لتجميد الأصول، فضلا عن توضيح بشأن نطاق التدابير المتعلقة بالتمويل، ولا سيما على النحو الوارد في القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). وستقوم اللجنة قريباً بالإجابة عن أي استفسار آخر ذي طبيعة مماثلة.

ووفقاً للفقرة ١٨ (ب) من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، سعت اللجنة إلى الحصول على بعض المعلومات من الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وأخيراً، أنهت اللجنة عملية النظر في طلب كيان رفع اسمه من القائمة عن طريق عملية مركز التنسيق المبينة في القرار ١٧٣٠ (٢٠٠٦). وقررت اللجنة أن هذه القائمة لا تزال ملائمة، وبالتالي يظل اسم الكيان مدرجاً في القائمة الموحدة للجنة، ويبقى إذاً خاضعاً لتجميد الأصول.

وبذلك ينتهي تقديم تقريري إلى مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد أوسوريو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة دي كارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السفير أوسوريو على إحاطته الإعلامية اليوم وعلى قيادته طوال الشهور الثلاثة الماضية.

لقد مضى حتى الآن أكثر من تسعة أشهر منذ أن اتخذ المجلس قراره السادس بشأن إيران، والرابع لفرض الجزاءات رداً على رفض إيران المستمر للامتثال لالتزاماتها النووية الدولية. والمؤسف، مرة أخرى، أنه عندما يتعلق الأمر بتصرفات إيران، لم يتغير شيء يذكر منذ أن اجتمع المجلس قبل ثلاثة شهور.

اسمحوا لي أن أطرح ثلاث نقاط رئيسية. أولاً، لا يزال المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية يبلّغ عن انتهاك إيران المتواصل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومجلس الأمن والالتزامات بضمانات الوكالة. والأكثر إثارة للقلق هو أن المدير العام يقول إن إيران رفضت، مرة أخرى، مناقشة الأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامجها النووي، بما في ذلك مناقشة تقارير موثوق بها عن الجهود الإيرانية لتطوير رأس حربي نووي – وهذه مسألة تؤكد إيران بشكل غير صحيح على طويها. ويتناول التقرير بالتفصيل حالات عدم تعاون إيران المستمرة مع تحقيق الوكالة، ومخالفات إيران لالتزاماتها النووية الدولية، بما في ذلك عدم تعليق الأنشطة المتعلقة بالتخصيب وعملها المتعلق بمشاريع الماء الثقيل.

وبعد أن عرض المدير العام الحقائق عرضا دقيقا، فإنه يستنتج أن الوكالة غير قادرة على تقديم تأكيدات موثوق بها فيما يتعلق بوجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة في إيران، وعليه، فإنه لا يستطيع الاستنتاج بأن جميع المواد النووية في إيران مستخدمة في أنشطة سلمية. ويشكل هذا الاستنتاج مصدر قلق بالغ لهذا المجلس وللمجتمع الدولي عموما.

ثانيا، من الأهمية بمكان أن تستمر جميع الدول الأعضاء في اتخاذ جميع الخطوات الضرورية من أجل التنفيذ الكامل والصارم للقرارات ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨) و ١٩٢٩ (٢٠١٠). ويتضمن ذلك اتخاذ الخطوات اللازمة على الصعيد الوطني لكفالة التنفيذ الفعال. ويتضمن،كذلك، تقديم التقارير الوطنية عن التنفيذ والتعاون الكامل مع اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) ومع فريق الخبراء. وفي هذا الصدد، نرحب بأن نيجيريا قدمت مثالا رائعا لإنفاذ تلك التدابير، بما في ذلك قيامها مؤخرا بضبط شحنة أسلحة إيرانية ومواد ذات صلة بها وتعاونها مع اللجنة والفريق في التحقيق المتعلق بتلك المخالفة. إن التقارير الصحفية الأخيرة حول احتمال حدوث مخالفات أخرى، مثل الأسلحة الإيرانية التي ضبطت على السفينة أم في فيكتوريا تؤكد على الحاجة المستمرة إلى أكبر قدر من اليقظة من جانب جميع الدول الأعضاء.

وبالإضافة إلى الدور الهام الذي تؤديه الدول الأعضاء، فإن لجنة ١٧٣٧ وفريق الخبراء لهما دور أساسي في تنفيذ وإنفاذ نظام الجزاءات المفروضة على إيران. وتشكر الولايات المتحدة الفريق على الجهود التي بذلها خلال الشهور القليلة التي أصبح عاملا خلالها. فقد كانت بداية عمل تلك المجموعة بداية قوية. وقد أُعجبنا بعملها الجاد. وينبغي للجنة ١٧٣٧ أن تكون مستعدة للتصرف بسرعة لتنفيذ توصيات فريق الخبراء وأن تتخذ خطوات إضافية، وفقا لبرنامج عملها، لتعزيز إنفاذ الجزاءات.

ومنذ بضع أسابيع استضافت حكومة بلدي الفريق في واشنطن العاصمة لإجراء سلسلة من المشاورات. ونحن نشجع الدول الأعضاء الأخرى على اتخاذ خطوات مماثلة والقيام بكل ما تستطيع لدعم جهود الفريق.

وأخيرا، أود التأكيد مجددا على التزام حكومة بلدي بالحل الدبلوماسي. لقد اجتمعنا بإيران، قبل ما يزيد قليلا على شهر، بنية صادقة لإقامة اتصالات ذات مغزى وبناءة بين مجموعة الخمسة زائدا واحدا وإيران. وقد جاءت مجموعة الخمسة زائدا واحدا إلى الاجتماع بدون شروط مسبقة وباقتراح محدد وعملي يهدف إلى بناء الثقة. وقد بذلنا كل جهد ممكن للتوصل إلى اتفاق. وكان أملنا أن نجري مناقشة تفصيلية وبناءة لتلك الأفكار، ولكن، بدلا من ذلك، قدمت إيران شروطا مسبقة لا يمكن قبولها.

وقد كان أداء إيران في إسطنبول مخيبا للآمال إلى حد كبير. ونحن الآن نتطلع لأن تظهر إيران للمجتمع الدولي أنها قررت أن تعالج أوجه القلق البالغ للمجتمع الدولي بشأن أنشطتها النووية المقلقة. ويظل هدفنا هو منع إيران من تطوير

أسلحة نووية. إننا نظل ملتزمين بالعمل الوثيق مع شركائنا في هذا المجلس وفي المجتمع الدولي من أجل هذا الهدف.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): حيث إن هذه هي الإحاطة الإعلامية الأولى للسفير أوسوريو في المجلس، أود أن أعرب له عن أطيب التمنيات بوصفه رئيسا للجنة الهامة. وإذ يبدأ مهمته الجديدة، فإن اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) مجهزة جيدا لمواصلة تنفيذ ولايتها الهامة. إن فريق الخبراء الذي تم تعيينه في العام الماضي قد بدأ منذ الآن يؤدي دورا حيويا في تعزيز تنفيذ القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). ويتسم عمل اللجنة وفريقها بأهمية أساسية، بينما نتابع تنفيذ استراتيجية المسار المزدوج لتسوية المسألة النووية الإيرانية.

إن سلوك إيران محدد بدقة في تقرير اليوم بوصفه جزءا من نمط التحايل المقصود على الجزاءات. إن عمليتي نقل البضائع الحساسة فيما يتعلق بالانتشار، اللتين تم ضبطهما ونظرت فيهما اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تشكلان انتهاكين واضحين من جانب إيران للفقرة ٣ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). إننا ننظر بقلق بالغ للغاية إلى انتهاك إيران لحظر تصدير الأسلحة المفروض بموجب القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧). وفي وقت سابق من هذا الشهر، أكدت منظمة حلف شمال الأطلسي أن الأسلحة التي ضبطت مؤخرا في عملية قامت بها القوة الدولية للمساعدة الأمنية إلى أفغانستان، في نيمروز بأفغانستان، قامت بتزويدها عناصر في النظام الإيراني وكان هدفها طالبان. إن التحليل الفني التفصيلي، بالإضافة إلى ظروف ضبط الأسلحة، لا تدع مجالا للشك بأن الأسلحة التي ضُبطت جاءت من إيران، على الرغم من أنها موّهت بشكل غير بارع لتظهر وكأن مصدرها هو دولة ممثلة في هذا المجلس.

إن هذا الأمر غير مقبول تماما ولا يمثل تصرفا لجار مسؤول. إن إمداد أسلحة من هذا الطراز، الذي قصد منه بوضوح تزويد طالبان بالقدرة على قتل الأفغان وجنود القوة الدولية للمساعدة الأمنية، يتناقض مع ادعاء إيران بأنها تدعم الاستقرار والأمن في أفغانستان. وينبغي للجنة والفريق أن يدرسا هذه القضية.

وعلاوة على ذلك، كانت هناك تقارير مؤخرا عن ضبط شحنة أسلحة يعتقد أن مصدرها إيران. وأشير هنا إلى عملية الضبط في ١٥ آذار/مارس للأسلحة المضادة للسفن المحمولة على سفينة أم في فيكتوريا. إنني أشيد بالعملية التي قامت بها سلطات الدولة المعترضة، ونتطلع إلى قيام اللجنة والفريق بإجراء المزيد من التحقيق بشأنها.

وتظهر هذه الانتهاكات المستمرة أهمية لجنة ١٧٣٧ في كفالة التنفيذ سواء من خلال رصد التنفيذ أو من خلال تقديم المشورة للدول. إنها تؤكد أيضا الدور الحيوي لفريق الخبراء التابع للجنة في إدارة جدول أعمالها الكامل، والتحقيق في المخالفات التي نقلتها التقارير الحديثة، والسفر إلى مناطق رئيسية للتركيز على التنفيذ. ويسعدنا أن اللجنة تنظر في تقديم إحاطات إعلامية مفتوحة لأعضاء الأمم المتحدة عموما وتخطط لتقديم إرشادات إضافية للدول بشأن تقديم تقارير إضافية متعلقة بالتنفيذ.

ومع أن دولا كثيرة تصرفت بسرعة لمواءمة قوانينها وإجراءاتها، فإننا نود تذكير الذين لم يقدموا تقارير حتى الآن إلى لجنة ١٧٣٧ بشأن التدابير المتخذة أن يفعلوا ذلك في أسرع وقت ممكن. وسيساعد الإبلاغ على وجه أكمل فريق الخبراء على تحديد الثغرات الرئيسية في التنفيذ.

وتأتي الإحاطة الإعلامية اليوم في أعقاب صدور أحدث تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٢٥ شباط/فبراير عن إيران. ويؤكد التقرير فكرة أن إيران تواصل تحدي

مجموعة متعددة من قرارات ووثائق مجلس الأمن بشأن عدم التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعلى غرار ما فعلته التقارير السابقة، يظهر التقرير الحالي بجلاء أن إيران لم تعلق أنشطتها المتعلقة بالتخصيب أو عملها المتعلق بمشاريع الماء الثقيل. إن إيران لا تحتاج إلى تخصيب اليورانيوم بنفسها، والطريقة التي تنتهجها لا تتلاءم بوضوح مع احتياجات برنامج نووي سلمي.

ويتجلى مرة أخرى من أحدث تقرير أن الوكالة ما زالت قلقة بشأن احتمال وجود أنشطة نووية سابقة أو حالية متصلة بتطوير حمولات للصواريخ. وما زالت إيران ممتنعة عن الإجابة على مجموعة الأسئلة المعلقة بشأن تلك المسائل. ويشير التقرير بوضوح إلى أن إيران لم تتعاون إلى حد باتت معه معرفة الوكالة بأنشطة التخصيب الإيرانية آخذة بالتضاؤل. ونتيجة لذلك، لا تستطيع الوكالة التأكيد بأن جميع المواد النووية في إيران مخصصة للاستخدام السلمي.

إننا نظل ملتزمين بالتواصل مع إيران لمعالجة تلك الشواغل، ولكن الواضح أن إيران تواصل الانتشار والسعي إلى برنامج أسلحة نووية. وإذا كان لاستراتيجية المسار المزدوج أن تنجح، فمن الضروري التنفيذ الصارم من جانب الدول للتدابير المنصوص عليها في القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) وقرارات المجلس السابقة.

السيد فيتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أنضم إلى الآخرين في تقديم الشكر للسفير نيستور أوسوريو على إحاطته الإعلامية الأولى بوصفه رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). وبما أنه قد اضطلع بالمسؤولية عن تلك اللجنة الهامة في بداية هذا العام، اسمحوا لي أن أهنئه على توليه تلك المهمة الهامة. وأود أن أؤكد له أن وفدي سيقدم له الدعم غير المشروط.

إن اللجنة تضطلع بدور هام في مواصلة استراتيجية المسار المزدوج. ولا يمكن أن تحقق هذه الاستراتيجية نتائج إذا لم يتم تنفيذ التدابير القائمة على النحو الذي وافق عليه مجلس الأمن في أربعة قرارات تنفيذا دقيقا. وتود ألمانيا أن تعرب عن دعمها لعمل اللجنة. ونرحب بكون أن الاجتماع الأول الذي عقدته اللجنة قبل أسبوعين قد أتاح للأعضاء الفرصة للإعراب عن أوجه قلقهم وتوقعاتهم.

ونرحب بإنشاء فريق الخبراء على النحو الوارد في القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). ويضطلع الفريق بعمله ويواصل مهماته بتفان والتزام. ويتضمن التقرير المرحلي للفريق عددا من التوصيات العملية. ونؤيد تأييدا تاما هذه التوصيات، التي توفر أساسا صلبا لتحسين تنفيذ التدابير الجزائية القائمة. واسمحوا لي أن أوجه انتباه المجلس إلى ثلاث مسائل وردت في التقرير.

أولا، يساور ألمانيا القلق حيال العدد المرتفع من الانتهاكات التي كشف عنها وأبلغت بها اللجنة في الفترة الأخيرة. ويشمل العديد من هذه الحالات إيصال كميات كبيرة من الأسلحة من إيران إلى المناطق غير المستقرة في غرب أفريقيا والشرق الأوسط. وأود أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن قلقنا بصورة خاصة إزاء حالتين وقعتا في الأسبوع الماضي ومن شأن ذلك أن يشدد مرة أخرى على ضرورة تنفيذ الجزاءات بصورة مناسبة. ونحتاج الآن إلى تقييم مناسب لأنماط انتهاكات الجزاءات كي نفهم بشكل أفضل الالتفاف على النظام القائم.

وسيكون الإبلاغ الدقيق من قبل الدول الأعضاء مفيدا في ذلك الصدد. ونشجع الدول الأعضاء على التعاون مع اللجنة وفريق الخبراء ونهيب بها أن تقوم فورا بالإبلاغ عن حوادث انتهاكات الجزاءات وعدم إصدار تصاريح التصدير بطريقة مفصلة وشاملة. ونرحب بتقرير الفريق عن الإبلاغ

بشأن التنفيذ وفقا للقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). ويتضمن ذلك التقرير قائمة مفيدة قد تمكن الدول الأعضاء من تحسين ممارسة إبلاغها.

ثانيا، اسمحوا لي أن أؤكد على ما لا يحتاج إلى تأكيد: إنه ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تقوم بتنفيذ التعهدات المنبثقة عن قرارات مجلس الأمن. ونحن ندرك أن ذلك يتطلب التزاما صارما وبذل جهود كبيرة. وقد تثبت أن أفضل الممارسات مفيدة في ذلك الصدد. وأود أن أوصي بأن يقوم فريق الخبراء بوضع مجموعة من أفضل الممارسات المتعلقة بتنفيذ الجزاءات.

ثالثا، فيما يتعلق بالقيام بحملة توعية فعالة مع عموم الأعضاء الآخرين، ترحب ألمانيا بأنشطة التوعية لإبلاغ الدول الأعضاء بنظام الجزاءات الحالي. ويمكن تحسين فعالية التدابير بتقديم المساعدة للدول الأخرى في وضع آليات لمراقبة الصادرات وبمواصلة أنشطة التوعية بشأن التزام الشركات الخاصة بإجراءات الامتثال الداخلية.

وتأتي الإحاطة الإعلامية اليوم في أعقاب آخر تقرير من الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن تنفيذ اتفاق ضمانات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والأحكام ذات الصلة من قرارات المجلس الخاصة بإيران. ورغم أنها ملزمة بوقف جميع الأنشطة المتعلقة بالتخصيب بموجب القرارات نفسها، إلاّ أن إيران تواصل القيام بأنشطة التخصيب وتنتهك مرة أخرى تعهداتها الدولية.

وتوجز الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعهدات إيران في تقريرها، الذي لا بد من تنفيذه تنفيذا تاما من أجل استعادة الثقة في الطابع السلمي الصرف لبرنامج إيران النووي. وفي هذا الصدد، ندعو إيران إلى التعاون مع الوكالة بتنفيذ البروتوكول الإضافي والتصديق عليه. ونعتقد أيضا أنه قد حان الوقت لنقوم أخيرا بتطبيق الصيغة المعدلة للبند ٣-١ من الترتيبات الفرعية لاتفاق الضمانات.

ويساورنا القلق البالغ حيال الأبعاد العسكرية الممكنة لبرنامج إيران النووي. ونحث إيران على مناقشة المسائل العالقة مع الوكالة وتيسير تقديم المزيد من المعلومات، وكذلك السماح بالوصول إلى الأفراد والمنشآت على النحو الذي تتطلبه الوكالة.

واسمحوا لي أن أختتم بإبراز أننا، ومع شركائنا في المجتمع الدولي، وخاصة في إطار مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣، لا نزال ملتزمين بالتوصل إلى حل دائم وسلمي للملف النووي الإيراني. يجب على إيران أن تستعيد الثقة في الطابع السلمي الصرف لبرنامجها النووي. وأول خطوة في ذلك الاتجاه هي إنشاء الثقة المتبادلة. وكان الهدف من المحادثات الأخيرة في إسطنبول هو إيجاد هذه الثقة. ومن منظورنا، كانت المحادثات في إسطنبول مخيبة للآمال إلى حد كبير.

وندعو إيران إلى إعادة النظر في موقفها المتعنت والعودة إلى طاولة المفاوضات بحسن نية – والاستعداد للمشاركة بصورة بناءة. ونأسف لأن تلك المحادثات لم تسفر بعد عن نتائج كبيرة. وعلى النحو الوارد في القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، فإننا ما زلنا ملتزمين بالعرض الذي قدمناه في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وقد قدمت مقترحات إضافية في إسطنبول. وما زلنا نعتقد أنه لا يمكن التوصل إلى حل إلاّ عن طريق المفاوضات والحوار. والحوار يتطلب أن يكون الطرفان مستعدين للمشاركة. ونحن مستعدون. ولا يزال الباب مفتوحا أمام إيران. وندعو إيران إلى اغتنام هذه الفرصة.

السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى زملائي الآخرين في تقديم

الشكر للسفير نيستور أوسوريو على تقديم أول تقرير له عن فترة الـ ٩٠ يوما بشأن اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). ونقدر عمل اللجنة وسنشارك بنشاط فيها تحت رئاسة السفير أوسوريو.

إن إيران جزء مما يعرف بأنه جار الهند القريب. فنحن نتشاطر علاقة تاريخية وحضارية. ويتمتع البلدان بعلاقات قوية ونشطة وثقافية بين شعبيهما. وإيران مصدر رئيسي لإمداداتنا من الطاقة والمواد الهيدروكربونية، وهي من ثمّ هامة بالنسبة لأمن طاقتنا. ونناقش أيضا مع إيران مشاريع مختلفة في قطاع الطاقة.

إن إيران، إذ تقع في مفترق الطرق بين شبه الجزيرة الهندية وآسيا الوسطى والشرق الأوسط، فهي بلد هام ولها دور في المسائل الإقليمية. لقد تعاونا مع إيران بشأن مسائل مثل استعادة السلم والاستقرار في أفغانستان وبشأن مشاريع إنمائية مثل شقّ طريق زارانج – ديلارام في غرب أفغانستان. وتشمل مجالات التعاون الأخرى التجارة والنقل إلى أفغانستان وآسيا الوسطى وغيرهما في إطار الممر الدولي للنقل بين الشمال والجنوب، وكذلك مكافحة التهديدات التي نواجهها من الإرهاب والتطرف العابرين للحدود.

لقد اتخذت الهند، بوصفها بلدا يلتزم بجميع تعهداته بموجب المعاهدات الدولية ولديه مؤهلات قوية في مجال عدم الانتشار، موقفا ثابتا بشأن مسألة إيران النووية. إننا نؤيد حق جميع الدول، بما في ذلك إيران، في استعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ومع ذلك، ينبغي لممارسة هذا الحق أن يتماشى مع التعهدات الدولية للدول.

وكما ورد في البيان المشترك الصادر عن الاجتماع الوزاري العاشر لروسيا والهند والصين، المعقود في ووهان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، فإنه من حق إيران أن تستعمل الطاقة النووية في الأغراض السلمية وينبغي لها، في الوقت نفسه، أن تستعيد الثقة الدولية في الطابع السلمي الصرف لأنشطتها النووية.

ولأجل تلك الغاية، نؤيد تكثيف الجهود لمعالجة القضية النووية الإيرانية من خلال الحوار والتفاوض. ونعتقد أيضا أن للوكالة الدولية للطاقة الذرية دورا مركزيا في حل المسائل التقنية المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني.

ندعو الأطراف كافة إلى تنفيذ القرارات التي اتخذها المجلس تنفيذا كاملا. ويجب ألا يكون هناك أي انتهاك للتدابير المقررة في تلك القرارات. وفي الوقت نفسه، ينبغي بذل كل جهد ممكن لكفالة ألا تتضرر التجارة المشروعة والأنشطة الاقتصادية لإيران، والكيانات الإيرانية، والبلدان الأخرى. وبوصفنا عضوا في اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧، فإننا سنسهم في عمل اللجنة في ذلك الاتجاه.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب بالرئيس الجديد للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧، الممثل الدائم لكولومبيا، السيد أوسوريو، ونؤكد له دعمنا وتعاوننا. ونحن ممتنون للرئيس على إحاطته الإعلامية بشأن عمل اللجنة خلال الأشهر الثلاثة الماضية.

في الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت اللجنة عملها بنشاط، مع امتثالها امتثالاً صارماً لولايتها. وهذه هي الطريقة التي ينبغي أن تواصل بها عملها في المستقبل، بما في ذلك فيما يخص الحالات التي ذكرت في الإحاطة الإعلامية. ونحيط علماً بأن فريق الخبراء قد قدم المساعدة المهنية للجنة، ونتوقع أن يستمر الفريق في منحاه العملي للفراغ من مهامه تحت قيادة اللجنة. وتدعم روسيا دعماً تاماً التنفيذ الحالي لجميع عناصر نظام الجزاءات المتعلق بإيران. ونعتقد أنه من أجل الفعالية المثلى للنظام، ينبغي لجميع أعضاء المجتمع الدولي أن ينفذوا بصرامة قرارات مجلس الأمن، وألا يتجاوزوا إطارها.

وفيما يتعلق بالحالة الراهنة للبرنامج النووي الإيراني، فقد دعونا دائما إلى معالجة المشاكل المتصلة بالبرنامج من خلال الحوار والتعامل مع إيران. ويظل جوهر سياسة روسيا قائماً على المفاوضات، وعلى المسار الدبلوماسي، والعمل مع إيران سعياً للتوصل إلى تسوية بمشاركة كاملة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ذلك هو موقفنا كما عرضه ممثلنا في دورة مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٩ آذار/مارس، إلى جانب إعلان الدول الست: روسيا والمملكة المتحدة وألمانيا والصين والولايات المتحدة وفرنسا. ويشير البيان إلى أن مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي + ٣، بمشاركة الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي، يحدوها، مع الالتزام الكامل، العزم الأكيد على السعي إلى تسوية تفاوضية شاملة وطويلة الأجل من شأنها أن تمكّن من استعادة الثقة الدولية في الطبيعة السلمية حقا للبرنامج النووي الإيراني، إلى جانب الاعتراف بحق إيران الكامل في الاستخدام السلمي للطاقة النووية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونعتقد أن إيران سترد إيجابا على اقتراح الدول الست، وستطلق حوارا بناء مع مجموعة ٣+٣ على أساس التعاون واتباع نهج تدريجي.

السيد موورايس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود، شأني شأن الآخرين، أن أشكر السفير نيستور أوسوريو على تقرير فترة التسعين يوما عن أنشطة هذا الجهاز البالغ الأهمية. وإذ أتمنى له كل النجاح في تسيير عمل اللجنة، أريد أيضا أن أؤكد له، وكذلك لفريقه، دعم بلدي الكامل له في تنفيذ ولايته.

وأود أن أعرب عن تقديري لفريق الخبراء للعمل الذي قام به الخبراء في وقت قصير جدا، وأن أشكرهم على التوصيات العملية والمفيدة المقدمة في التقرير المؤقت الصادر في ٢٤ شباط/فبراير، وهو التقرير الأول لهم بعد أن عيّنهم الأمين العام في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي وفقا للقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). وكان اعتماد ذلك القرار أهم أحداث العام الماضي فيما يتعلق بامتثال إيران لواجباتها الدولية.

ومن أجل استعادة ثقة المجتمع الدولي وتمكينه من استدامة طابع البرنامج النووي الإيراني والأنشطة المتصلة به، ينبغي تحسين نوعية التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والارتقاء به إلى مستوى مرضٍ، وذلك تحديداً من خلال التنفيذ الكامل لاتفاق الضمانات التابع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبروتوكوله الإضافي، وبالتالي كفالة الوصول إلى جميع المواقع والأشخاص والمعدات والوثائق، على النحو الذي طلبته الوكالة.

وللأسف، أكد تقرير المدير العام للوكالة إلى مجلس المحافظين في ٧ آذار/مارس مجدداً حقيقة أن بعض الأنشطة التي تقوم بها إيران، وبعض منشآتها النووية، تتعارض مع القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس المحافظين ومجلس الأمن. ويشير التقرير أيضاً إلى أن إيران لم تعلق أنشطتها المرتبطة بتخصيب اليورانيوم ولم تزود الوكالة بمعلومات عن إقامة المرافق الجديدة لتخصيب اليورانيوم، كما لم تقم إيران بتعليق العمل في جميع المشاريع المتعلقة بالماء الثقيل. وبدون التمكن من الوصول الكامل إلى المنشآت النووية الإيرانية، خلص المدير العام أمانو إلى أن الوكالة غير قادرة على تقديم تأكيدات موثوقة بشأن الطابع السلمي لهذه الأنشطة.

واسمحوا لي بأن أتكلم قليلاً عن المسار الدبلوماسي. نحن نأسف لأن إيران لا تبدو مستعدة للتفاوض الهادف، كما أشيرَ إلى ذلك في اجتماع اسطنبول في كانون الثاني/يناير الماضي. وندعو إيران إلى الانخراط الكامل في هذه العملية. ويظل بلدي ملتزماً بالتوصل إلى حل عن طريق التفاوض، وندعم الممثلة السامية أشتون دعماً كاملا في هذا الصدد.

إنما يكتسب دور عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) أهميته الاستثنائية في السياق الأوسع الذي أشرت إليه للتو. ومع إعرابي عن القلق العميق إزاء الحوادث المختلفة المشار إليها في تقرير التسعين يوما، حيث ورد أن الانتهاكات ومحاولات الانتهاكات لنظام الجزاءات لا تزال تحدث، فإنني أتفق مع السفير أوسوريو في أن الزيادة الأخيرة في حالات الإبلاغ عن هذه الانتهاكات من جانب الدول الأعضاء تقدم مثالاً إيجابياً ينبغي التشجيع عليه. وتحقيقا لتلك الغاية، أؤيد تأييدا شديداً نية الرئيس متابعة تنفيذ برنامج عمل ٢٣ تموز/يوليو من العام الماضي، بنشر توجيهات إضافية اختيارية بشأن تقارير التنفيذ، واستعراض القائمة الموحدة للجنة، واستكمال مبادئها التوجيهية وفقا للأحكام الجديدة للقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠).

ولكوني من المهتمين جداً بمبادرات الشفافية والتوعية، باعتبارها واحدة من أفضل الطرق لحفز التنفيذ الشامل للقرارات ذات الصلة، فأنا أرحب أيضاً كثيراً بالإحاطات الإعلامية الدورية المفتوحة للدول الأعضاء الراغبة.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أشارك المتكلمين السابقين في التقدم بالشكر إلى الممثل الدائم لكولومبيا، السفير نيستور اوسوريو، على إحاطته الإعلامية، وأتعهد بدعم البرازيل الكامل له كرئيس للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

ويقدر وفدي العمل الذي قامت به اللجنة. وعلى وجه الخصوص، نؤيد الجهود المبذولة لتوضيح الظروف التي أحاطت بالانتهاكات المبلغ عنها للفقرة ٥ من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧)، كما جاء في التقرير الأخير للجنة. ومن المهم أن تتلقى اللجنة المعلومات في الوقت المناسب والكافي من الدول الأعضاء حتى تتمكن من الوفاء بولايتها بشكل صحيح. ونؤكد أيضا على ضرورة أن تنفذ جميع الدول الأعضاء التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة تنفيذاً كاملاً.

لقد أدرجت البرازيل في تشريعاتها الداخلية الأحكام الواردة في جميع القرارات المتعلقة بجمهورية إيران الإسلامية. وقد التزمنا دائما التزاما صارماً بذلك، على أساس أن المسألة مسألة مبدأ، واحتراماً لقرارات الأمم المتحدة. ونعتقد أن التعاون بحسن نية بين الدول الأعضاء واللجنة يمكن أن يسهم في معالجة المسائل المعلقة على نحو فعال، ويسهم، على نطاق أوسع، في تعزيز الأمم المتحدة والنظام المتعدد الأطراف في مجموعه. لقد كلف مجلس الأمن اللجنة بتطبيق التدابير الواردة في القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). وتشمل هذه التدابير برنامج عمل يغطي العديد من المجالات، وإنشاء فريق خبراء للقيام بعدد من الأنشطة المتعلقة بتنفيذ القرار. لقد أحطنا علماً بالتقرير المؤقت لفريق الخبراء الذي جرى تعميمه على أعضاء المجلس في شباط/فبراير. ونرحب باستعداد الفريق للمشاركة في المشاورات وتبادل وجهات النظر مع الدول الأعضاء بشأن القضايا المتصلة بولايته. وعلى هذا الأساس، قدمنا الدعوة لفريق الخبراء لزيارة البرازيل. ومن الضروري أن يراعي هذا التعاون الذي مدته يومان المسائل الأخرى مثل الآثار الجانبية للجزاءات على التجارة المشروعة، وليس الشواغل المتعلقة بتنفيذ القرار فحسب.

ومما يدعو إلى القلق عدم إحراز تقدم في آخر جولة من المحادثات مع إيران، ولا سيما أثناء الاجتماع الذي عقد في كانون الثاني/يناير في إسطنبول. وانعدام الثقة ما زال كبيرا. ولا يسعنا إلا أن نأسف لتلك الحالة. والبرازيل تواصل تشجيع الحكومة الإيرانية على التعاون الكامل والفوري مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل توضيح جميع المسائل المعلقة. وفي الوقت ذاته، نعيد التأكيد على حق إيران، كحق

أي دولة، في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في إطار ضمانات الوكالة الدولية. ونؤيد هدف ضمان أن يكون البرنامج النووي لإيران سلميا تماما. ونريد من طهران أن تبدد بالكامل الشكوك المشروعة بخصوص أنشطتها النووية. ولكي يحدث ذلك، فإن الأمر يتطلب تعاون إيران.

والبرازيل تعتقد أن المفاوضات والتفاهم والإقناع هو السبيل الجدي الوحيد لحل الخلافات بشأن البرنامج النووي الإيراني. ونأسف لإضاعة فرصة لإيجاد الثقة المتبادلة من خلال تنفيذ إعلان طهران الصادر في أيار/مايو ٢٠١٠. ونأمل أن يستمر الحوار وأن يسفر عن تحقيق النتائج المنشودة.

السيد ليهر (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): تشكر جنوب أفريقيا رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) على التقرير الذي يقدمه كل ٩٠ يوما عن أنشطة اللجنة. ونتعهد بدعم عمل اللجنة.

إن جنوب أفريقيا تتشاطر الشواغل بخصوص التهديدات التي يشكلها استعمال أسلحة الدمار الشامل أو التهديد باستعمالها. وتلك الأسلحة لا تهدد فرادى البلدان فحسب ولكن أيضا المجتمع الدولي بأسره، وذلك نظرا لمداها وطابعها العشوائي.

وجنوب أفريقيا تتابع عن كثب التطورات في برنامج إيران النووي وترحب بالدور الحيوي الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية بخصوص تنفيذ إيران لاتفاق الضمانات واستمرار الوكالة في التحقق من المواد النووية المعلنة لدى إيران.

وما زالت جنوب أفريقيا تشعر بقلق عميق إزاء عدم امتثال إيران لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونلاحظ، في جملة أمور، أن إيران لم تعلق أنشطتها ذات الصلة بالتخصيب مما يتناقض مع القرارات الصادرة عن مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعن مجلس الأمن. ويحث وفد بلدي إيران على الامتثال لقرارات المجلس والتعاون مع الوكالة لاستيضاح المسائل المعلقة المتبقية واستعادة الثقة في البرنامج النووي السلمي لإيران.

وقد أعلنت جنوب أفريقيا مرارا أنها لا تريد حرمان أي بلد من حقوقه بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقلنا إن دعوة إيران إلى تعليق أنشطة التخصيب ينبغي ألا تكون هدفا في حد ذاتها. وحذرنا أيضا من الإجراءات التي يمكن أن تُتخذ والتي ستقلل إلى أدنى حد من قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على القيام بعملها المتعلق بالتحقق في إيران. ونحيط علما بالبيانات الصادرة مؤخرا عن مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ والتي تؤكد على الحوار الدبلوماسي. وجنوب أفريقيا تشجع بقوة جميع الأطراف على استئناف الحوار البناء بذلك الخصوص.

السيد مونغارا – موسوتسي (غابون) (تكلم بالفرنسية): أود أنا أيضا أن أرحب بالسفير نيستور أوسوريو وأن أشكره على تقريره وعلى جودة عمله خلال الشهور التي مرت منذ تعيينه رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). ويرحب وفد بلدي بالعمل الذي اضطلع به بمساعدة فريق الخبراء لضمان تنفيذ القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) وغيره من قرارات المجلس ذات الصلة.

ونحث الفريق على مواصلة مشاوراته بطريقة تتماشى مع المشاورات التي أجراها مؤخرا مع المنظمات الدولية وغير الحكومية والعديد من العواصم في مسعى إلى شرح برنامج عمله على نحو أفضل وطلب المعلومات التي يحتاجها لتنفيذ ولايته. ويؤيد وفد بلدي التوصيات الواردة بالتفصيل في تقرير فريق الخبراء ويشجع على تنظيم اجتماعات على الصعيدين الإقليمي والمتعدد الأطراف لمواصلة استيضاح التفاصيل المحددة لتنفيذ الجزاءات.

إننا نشعر بقلق عميق إزاء انتهاكات الجزاءات المفروضة على إيران. ونرحب بضبط السلطات النيجيرية لسفينة كانت تنقل أسلحة محظورة منشؤها إيران في انتهاك للفقرة ٥ من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧)، وهو ما يبرز ازدراء ذلك البلد لجزاءات مجلس الأمن.

وفضلا عن ذلك، فإن التقرير الصادر مؤخرا عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية يصف استمرار إيران في أنشطتها لتخصيب اليورانيوم. وندعو السلطات الإيرانية إلى الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والوفاء بالتزاماتها تجاه الوكالة الدولية والعودة إلى طاولة المفاوضات مع مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣. وذاك هو ثمن استعادة الثقة بين إيران وبقية المجتمع الدولي في هذا الشأن.

إن غابون لا تزال ملتزمة بالنظام الدولي لعدم الانتشار النووي الذي تمثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية له. وفي هذا الصدد، سنواصل دعم عمل لجنة القرار ١٧٣٧ وفريق الخبراء التابع لها.

السيد برينس (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بداية، أود أن أهنئ السفير أوسوريو على تعيينه رئيسا للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) وأن أشكره على أول تقرير فصلي يقدمه.

والتقرير يشدد مرة أخرى على العدد المتزايد من الانتهاكات. وفي الاجتماع السابق بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.6442)، ناقش المجلس حادثي انتهاكات لحظر الأسلحة. وبعد ذلك، جرى إخطار المجلس بوقوع حادثين جديدين، وهو ما يظهر أن إيران مستمرة في محاولاتها الرامية إلى الحصول على مواد لبرنامجها للقذائف التسيارية وأنشطتها ذات الصلة بالماء الثقيل. وإلى جانب الحوادث التي جرى توجيه انتباه اللجنة إليها، نود أن نعرب عن قلقنا البالغ إزاء اعتراض السلطات الإسرائيلية في الأسبوع الماضي لشحنة جديدة من الأسلحة الإيرانية، في انتهاك للقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). ونأمل أن يحقق فريق الخبراء في المسألة وفقا لولايته. كما نلاحظ بقلق ضبط شحنة أسلحة إيرانية كانت في طريقها إلى حركة طالبان في أوائل شباط/فبراير في أفغانستان، وفقا لما أفادت به المملكة المتحدة.

وأخيرا، فإننا نلاحظ بقلق إعلان إيران مؤخرا عن أنها أطلقت صاروخا إلى الفضاء الخارجي. فمركبات الإطلاق الفضائية والقذائف التسيارية تستخدم تكنولوجيات متماثلة. ونشير إلى أن القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) يحظر على إيران إجراء تجارب إطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية. ومن ثم، فإننا نأمل أن تجري اللجنة وفريق الخبراء التابع لها تحقيقات بشأن تلك التجربة، وكذلك بشأن برامج إيران الفضائية وتلك المتعلقة بالقذائف التسيارية والأسلحة التي تم ضبطها مؤخرا.

بمرور الوقت، يتجلى نمط حقيقي للانتهاكات الإيرانية أمام أعيننا، وهو يؤثر على جميع مناطق العالم – بالأمس، أفريقيا وأوروبا؛ واليوم، آسيا والشرق الأوسط – وينطوي على تدفقات كبيرة للأسلحة وغيرها من المواد الخطرة وغير المشروعة. وهناك كيانات معروفة للمجلس، مثل الحرس الثوري، ضالعة في الأمر. ولا يمكننا أن نبالغ في التشديد على خطورة تلك الانتهاكات التي تهدد أمننا الجماعي والأمن والاستقرار في مناطق، غالبا ما تكون قليلة المنعة تماما بالفعل. وذلك يستدعي توخي أقصى درجات اليقظة من جانبنا.

وكما فعل السفير أوسوريو في إحاطته الإعلامية، أود أن أشيد بالدول التي أرسلت إخطاراتها لأنها تزود اللجنة والفريق بمعلومات قيمة ومفصلة عن الأساليب التي تستخدمها إيران للالتفاف حول الجزاءات. كما نرحب ببدء فريق الخبراء تحقيقا متعمقا بشأن تلك الحالات، وفقا لولايته.

ونأمل أن يقدم توصيات محددة لمعالجة مواطن الضعف التي تبرزها تلك الحالات، وخاصة في مجالات النقل وضوابط التصدير والعمل المصرفي. وفي هذا الصدد، يجب على اللجنة اتخاذ التدابير الضرورية ردا على ذلك.

وأود أن أثني على الفريق للنوعية الممتازة لتقريره الفصلي عن أنشطته. والفريق، الذي تقوده السيدة زورابشفيلي، لم يدخر وسعا على مدار ثمانية أسابيع من أنشطته. ونحن نؤيد تماما ملاحظاتها الأولية وتوصياتها الأولى بمساعدة الدول على الوفاء بالتزاماتها بموجب القرارات، وخصوصا في تقديم تقاريرها الوطنية. ونحن نأمل أن تقدم التوصيات بانتظام لتحسين أحكام الجزاءات بصورة كبيرة. ويجب أن يحظى الفريق بالدعم الكامل من جميع الدول الأعضاء والأمانة العامة. وأدعو، على وجه الخصوص، جميع الدول إلى تزويد الفريق بأكبر قدر من المعلومات بحيث يمكن أن يكون لديه الصورة الأدق لتنفيذ القرارات.

كما نثني على اعتزام رئيسة اللجنة مواصلة جهود الاتصال بالجماهير، ولا سيما عقد اجتماعات مفتوحة لجميع الدول الأعضاء المهتمة.

إن اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ ليست الجهة الوحيدة التي رسمت صورة تبعث على القلق لانتهاكات إيران المستمرة لالتزاماتها. وتعززت المخاوف المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني من خلال آخر تقرير للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية المؤرخ ٢٧ شباط/فبراير. وللأسف فإن التقرير وهو الأول الذي يصدر بعد الاجتماع بين الدول الست وإيران في جنيف ثم في إسطنبول، لا يشير إلى أي تحسن. بل على العكس من ذلك، فإن إيران لا تزال ترفض التزاماتها الدولية وترفض تلبية متطلبات مجلس الأمن ومجلس محافظي وكالة الطاقة الذرية. وواصلت إيران أنشطة تخصيب اليورانيوم، إذ تراكم لديها، في غياب أغراض مدنية ذات مصداقية، يورانيوم مخصب بنسبة ٣,٥ – في المائة – و ٢٠ – في المائة ووفرت وقودا لعدد أكبر من أي وقت مضى من أجهزة الطرد المركزي، التي يبلغ عددها الآن أكثر من ٠٠٠ ٥. وإيران مستمرة في أنشطتها المتعلقة بالماء الثقيل، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن.

وعلاوة على ذلك، فإن التقرير يستنكر استمرار عدم تعاون إيران مع الوكالة.وتقول الوكالة في تقريرها أيضا إن أنشطة إيران في مجال التخصيب مستمرة في التدهور. فعلى سبيل المثال، لم تقدم إيران التوضيح المطلوب من وكالة الطاقة الذرية فيما يتعلق بالخلفية والغرض من هذا منشأة فوردو، بل لم تقدم معلومات بشأن تصميم منشآت عدة، و لم توفر للوكالة إمكانية الوصول منشآها لإنتاج الماء الثقيل وتخزينه، و لم تنفذ البروتوكول الإضافي.

وأخيرا، وقبل كل شيء، وإيران ترفض الاستجابة للوكالة فيما يتعلق بالدلالات الخطيرة جدا على عسكرة برنامجها وتطويرها حمولة نووية للقذائف التسيارية. وتلاحظ الوكالة، مع ذلك، أنها تلقت معلومات مُدَعِّمة منذ عام ٢٠٠٨، بما في ذلك مؤخرا. وفي هذا السياق، نحن نشجع المدير العام للوكالة أن يواصل جهوده للتحقيق في هذه المسائل.

وفي ذلك السياق، نرى أنه من المؤسف أن إيران، خلال الاجتماعات التي عقدت مؤخرا في جنيف واسطنبول، لم ترغب في النظر بجدية في عروض التعاون التي قدمتها الدول البلدان الستة أو اقتراحاتنا المحددة التي تهدف إلى بناء الثقة وتعزيز الحوار. على العكس من ذلك، وضعت إيران شروط مسبقة، مما يتعارض مع قرارات مجلس الأمن ولا تقبله البلدان الستة.

إن إيران برفضها احترام التزاماتها الدولية وإجراء مفاوضات حقيقية لمعالجة المخاوف التي يثيرها برنامجها

النووي، إنما تزيد عزل نفسها عن المجتمع الدولي. وبطبيعة الحال، ما زال باب المفاوضات مفتوحا، لكن الأمر يرجع إلى إيران لإثبات رغبتها في إجراء مفاوضات جادة. والأمر متروك لإيران لإظهار أنها عضو مسؤول في المجتمع الدولي.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أقول إن وفدي يقدر الشعور الكبير بالواجب والحماس اللذين يبديهما في اضطلاع السفير نيستور أوسوريو بعمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧. أريد أن أؤكد له أن وفدي يؤيده بنفس المستوى من الحماس والمسؤولية.

ما زالت نيجيريا ملتزمة بالمثل العليا لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونحن نعتبر أن انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها يشكل تهديدا خطيرا لأمننا الجماعي. وفي الواقع، إنه تحد عالمي يتطلب جهودا متضافرة ومتواصلة من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن. ولذلك، يجب على اللجنة أن تظل يقظة إذ إن الاستجابة الدولية لهذا التهديد القوي ستسترشد بأعمالها وقراراتها.

ونحن نرحب بدور وعمل اللجنة وفريق الخبراء التابع لها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. على وجه الخصوص، نحن نثني على التقارير عن زيادة إبلاغ الدول الأعضاء عن انتهاكات الجزاءات. ومن المفيد التنويه بأن فريق الخبراء قد أحرز تقدما هائلا خلال الأسابيع الثمانية الأولى من أنشطته.

ونيجيريا، من جانبها، ستواصل التعاون مع اللجنة وإبداء التأييد القوي لعملها.

ونحن نشعر بالقلق لأنه لم يتحقق تقدم يذكر في التفاعل بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران بشأن القضايا المعلقة المتعلقة بأنشطة إيران النووية. كما أنه من المحزن أن نلاحظ أن محادثات إسطنبول وجنيف لم تتمكن من تحقيق النتائج المرجوة. هذه التطورات تثير قلقا بالغا، مما يؤكد ضرورة إجراء الحوار المستمر مع إيران بشأن أنشطتها النووية.

بيد أننا واثقون أنه على الرغم من التحديات، ما زالت المفاوضات الدبلوماسية، التي خدمتنا بصورة جيدة نسبيا في الماضي، تكتسي أهمية، وقد تكون الآلية الوحيدة المستدامة لحل جميع المسائل المعلقة المتصلة بالأنشطة النووية الإيرانية.

ونحن ندعو الوكالة إلى أن تكون مثابرة في جهودها لاستكشاف تدابير بناء الثقة بما يتفق مع قرارات مجلس الأمن. ونحن ندعو إلى مضاعفة الجهود المبذولة من جانب جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣، من أجل تيسير التوصل إلى حل عن طريق التفاوض. من الضروري للغاية أن تحاول إيران بناء الثقة مع المجتمع الدولي فيما يتعلق بالطبيعة السلمية لأنشطتها النووية. ولكن من أجل تحقيق هذا، يجب أن تنفذ التزامها بالدخول في محادثات بشأن برنامجها النووي من خلال مشاركة أنشط وذات مغزى أكبر في هذه العملية.

السيد سلام (لبنان): أشكر السفير نيستور أوسوريو على إحاطته الإعلامية بشأن تقرير التسعين يوما عن أعمال اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧، واسمحوا لي أن أبدي الملاحظات التالية.

أولا، كان لبنان من أوائل الدول التي انضمت إلى معاهدة عدم الانتشار النووي. وهو طرف في جميع المواثيق والصكوك الدولية الرئيسية لعدم الانتشار وملتزم بمسؤوليته في هذا المجال بشكل كامل. ونحن من أكثر المتحمسين لعودة موضوع نزع السلاح النووي إلى صدارة الاهتمام الدولي، لأننا نعتبر أن أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية لا يمكن أن تكون مصدرا للأمن والاستقرار، بل على

العكس فإنها تشكل حافزا لدول أخرى للسعي لامتلاك هذه الأسلحة وتفتح الباب لسباق تسلح لا حدود له.

ثانيا، لقد أكد القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) كما أكدت القرارات السابقة كافة بشأن نشاطات إيران النووية على حق جميع الدول الإطراف في معاهدة عدم الانتشار في تطوير بحوث وإنتاج واستعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية. كما أكد أيضا على أهمية الجهود السياسية والدبلوماسية في إيجاد حل لهذه المسألة عن طريق التفاوض. ومن هنا، فإننا ندعو إلى تحيك المسار التفاوضي واستئناف الحوار الذي يبقى الحل الأمثل من أجل التوصل إلى حل نهائي وشامل للتساؤلات المتعلقة بالطابع السلمي لبرنامج إيران النووي من ضمن الضوابط التي تعتمدها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومما يفتح المجال أمام تطوير علاقات تعاون مثمر مع جمهورية إيران الإسلامية. وفي هذا الإطار، نؤكد على ما أشارت إليه ممثلة البرازيل بأن إعلان طهران شكّل فرصة كان علينا جميعا التعامل معها بإيجابية أكبر.

ثالثا، يتطلع لبنان إلى اليوم الذي يتحقق فيه حلم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ويهمنا في هذا المجال أن نؤكد على الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ ((NPT/CONF.2010/50 (Vol.1)) التي دعت إسرائيل إلى الانضمام إلى المعاهدة، كونها الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط التي لم تنضم إليها بعد، وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

أخيرا، ننوه بأهمية دور اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) ونؤكد للسفير أوساريو استمرار لبنان في التعاون معه كما كان الأمر مع سلفه من أجل المساعدة في أدائه لمهمته على أفضل وجه.

الرئيس (تكلم بالصينية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

أشكر السفير أوساريو على إحاطته الإعلامية إلى المجلس بشأن آخر برنامج عمل للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) الذي يغطي فترة ٩٠ يوما. أعتقد أن اللجنة، تحت قيادته المتميزة وبمهاراته التنسيقية الفعالة، ستنهض بعملها بطريقة متوازنة ومنظمة. وتعلق الصين أهمية كبرى على عمل اللجنة، وكدأبها دائما، ستدعمها.

إن المفاوضات والحوار أفضل السبل لمعالجة مسألة إيران النووية. ومنذ عام ٢٠١٠، عقدت مجموعة الستة والاتحاد الأوروبي وإيران جولتين من المحادثات أكدنا خلالها النهج الأساسي للانخراط في حوار لصالح التعاون وإيجاد أرضية مشتركة، وأعربنا عن استعدادنا لمواصلة الحوار. وخلال الاجتماع الأخير لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كررت مجموعة الستة أيضا موقفها المشترك لمتابعة العمل مع إيران على أساس نهج تبادلي وتدريجي وإقامة علاقة تعاونية مع إيران في مجالات مختلفة.

إن الاستخدام السلمي للطاقة النووية حق لإيران، بصفتها دولة طرفا في معاهدة انتشار الأسلحة النووية. وفي الوقت نفسه، عليها أيضا الوفاء بالتزاماتها الدولية ذات الصلة. ونأمل أن تتخذ إيران التدابير اللازمة لتعزيز ثقة المجتمع الدولي في الطابع السلمي لبرنامجها النووي.

وتعتقد الصين أنه، إذا تحلت جميع الأطراف بالصبر والمرونة والواقعية واتخذت التدابير العملية لتعزيز الثقة المتبادلة، فإن الحوار والتفاوض سيحققان تقدما. وستواصل الصين العمل مع جميع الأطراف في هذا الصدد والاضطلاع بدور بناء في هذه العملية.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

أعطي الكلمة للسفير أوساريو كي يرد على التعقيبات والمسائل التي أثيرت.

السيد أوساريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر جميع زملائي على الكلمات الطيبة التي وجهوها إلي. كما أود أن أشير إلى أن عمل اللجنة يمضي قدما في مناخ من الجدية التامة والمسؤولية، نظرا للطابع الحساس للمسائل التي تعالجها.

وأود أن أعرب، من خلالكم سيدي، وزملائي، عن امتناني لفريق الخبراء على إسهاماته. وكما لاحظ أعضاء المجلس، فإن عمل فريق الخبراء، بتنسيق السيدة زورابيشفيلي، كان متميزا حقا. لقد سمح عبء العمل الجسيم ومجموعة الأنشطة واسعة النطاق التي تمارسها، للجنة بأن تتابع على نحو وثيق تنفيذ القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) وأن تحدد انتهاكات الجزاءات المفروضة من المجلس أو محاولات انتهاكها.

لا يسعني أن أختتم دون أن أعرب عن تقديري لأعضاء الأمانة العامة على دعمهم الممتاز. إنهم يعملون بلا كلل وبتفان عظيم لكفالة أن بوسع اللجنة الاضطلاع بمهامها. وسنواصل العمل لاستكمال الولاية المناطة بنا.

الرئيس (تكلم بالصينية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/١٥.